البرامج الانتخابية تختلف باختلاف الأهداف التي يسعى المرشحون لإنجازها في «أمة 2016»

■ الفيلي: بعض المرشحين يبنون حملاتهم على اجتذاب تأييد فئوي أو طائفي

■ التحديات الإقليمية تحتم علينا الالتفاف حول بعضنا البعض

د.محمد الفيلي

د.محمد المقاطع

■ المقاطع: برامج المرشحين عبارة عن التزام أدبي بوعود وأمنيات غير قابلة للتطبيق ولا تنفع الناخب بإنجاز ملموس

■ العمل البرلماني يحتاج لتعاون وتعاضد جهود الأعضاء ومد جسور التعاون مع الحكومة حتى يتم إنجاز الأمنيات التي يطلقها المرشحون

تختلف البرامج الانتخابية لمرشحي مجلس الامة الكويتي (2016) باختلاف الاهداف التي يسعى المرشحون لإنجازها عند فوزهم باحد مقاعد البرلمان الا ان مساحة الاتفاق على بعض القضايا تبقى اكبر من هوامش الاختلاف.

ومع انطلاق الحملات الانتخابية للاستحقاق البرلماني في 26 نوفمبر الجاري بدأ المرشحون بالاحتكاك المباشر مع الناخبين او عبر وسائل التواصل الاجتماعي بهدف كسب أصواتهم من خلال ما يحددونه من اهداف في برامجهم الانتخابية.

وفي ضوء الأجواء الديمقراطية التي يشهدها الشعب الكويتي حاليا بعد حل البرلمان الأخير بمرسوم أميري تبنى عدد من المرشحين برامج واقعية تجذب إليها الناخبين ما يعكس تصميما على الفوز فيما تبنى آخرون برامج انتخابية يصعب تنفيذها على ارض الواقع كما يرى ذلك الكثيرون.

وفي قراءة لبرامج عدد من المرشحين والمرشحات يظهر حجم التفاوت في تلك البرامج من حيث الشمولية والتخصص الا انها تتشارك في القضايا التي يتفاعل معها الناخبون وأهمها الصحة والتعليم والاسكان.

وتحمل البرامج الانتخابية في طياتها الكثير من الوعود فيما تبقى الكلمة الاخيرة للناخبين في صناديق الاقتراع لاسيما مع ازدياد وعيهم ومعرفتهم بالقضايا المطروحة والنواب السابقين والمرشحين واطروحاتهم.

ومع ارتفاع وتيرة المنافسة في السباق الانتخابي بين مرشحين لهم ثقلهم السياسي في الحياة التشريعية وآخرين جدد رفعت شعارات تنادي بـ«اسم الوطن» و«عودة الكويت لزمنها الجميل» وتوفير متطلبات الحياة الكريمة للمواطن والاصلاح الى جانب محاربة الارهاب.

وبينما طرح عدد من المرشحين برامج اكثر شمولية تبنت المرشحات قضايا المرأة وتطبيق المساواة بينها وبين الرجل في الواجبات والحقوق المدنية الى جانب قضايا إنسانية تتعلق بحقوق المطلقات والأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة.

وطالب بعض المرشحات بتطبيق نظام (الكوتا) النسائية في البرلمان في ضوء هيمنة «ذكورية المجتمع» رغم دخول المرأة في المعترك السياسي والاقتصادي والاعلامي بعد إقرار حقوقها السياسية في الترشح والانتخاب في 2005.

اما مساحة الاتفاق بين المرشحين والمرشحات فتركزت على قضايا الشباب والتعليم والصحة والاصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي اضافة الى قانون البصمة الوراثية والجنسية وكذلك تشريع قانون يجرم خطاب الفتنة والطائفية والكراهية في الكويت.

وفي هذا الصدد قال استاذ القانون العام الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي في لقاء مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) ان «البرنامج الانتخابي بالمعنى الفني المنضبط هو مجموعة من التصورات تتضمن حلولا لمشكلات تواجه المجتمع ليتحول بعد ذلك الى برنامج تنفيذي ولكن ما نراه في الكويت هو اقرب لرؤى وآمال وطموحات».

وذكر الفيلي «اننا امام تحديات حقيقية بعضها يتصل بالوضع الاقليمي الذي لا نملك سوى فكرة الالتفاف حول بعضنا البعض لمواجهته وهناك التحديات المرتبطة بسعر النفط لنكون امام حلين فقط اما التفكير بوسائل جديدة لخلق دخل حقيقي اضافي او تقليص النفقات».

وقال ان «المرشحين يبتعدون عن طرح تلك التحديات في برامجهم الانتخابية بشكل جاد خوفا من خسارة الاصوات» ما جعلها باهتة لا تحمل طرحا جادا للمشكلات الحقيقية.

واضاف ان «بعض المرشحين مع الأسف اصبحوا يبنون حملاتهم على استدرار واستجذاب تاييد فئوي او طائفي من خلال خلق الاحساس بالخطر او التخويف من الآخر».

ورأى ان هناك تقاربا بالطرح بين المرشحين والمرشحات كونهم من مجتمع واحد الا ان المرأة تنتصر للقضاياها التي تغيب الى حد كبير عن البرامج الانتخابية للرجال.

وقال ان هذا الامر غير سليم في الممارسة الديمقراطية باعتبار ان عضو البرلمان يمثل الامة بكاملها وليس فئة دون الاخرى.

من جهته قال الخبير الدستوري واستاذ القانون في جامعة الكويت الدكتور محمد المقاطع في تصريح مماثل ان «البرامج الإنتخابية للمرشحين عبارة عن التزام أدبي بوعود وأمنيات غير قابلة للتطبيق ولا تنفع الناخب بانجاز ملموس».

وأضاف ان «بعض البرامج الانتخابية لا تعبر كذلك عن كفاءة المرشح ولا تعكس قدراته إذ ان كثيرا منها تعد من قبل شركات الدعاية والاعلان أو لجان اعلامية دون أن يكون للمرشح دور فيها».

وذكر ان «العمل البرلماني يحتاج لتعاون وتعاضد جهود الاعضاء ومد جسور التعاون مع الحكومة حتى يتم إنجاز تلك الأمنيات التي يطلقها المرشحون تحت اسم البرامج الإنتخابية».

وقال ان «ما يطرحه المرشحون هو تشخيص لمشكلات البلد من دون تقديم الحلول الدقيقة والواقعية لها، داعيا الى «بذل المزيد من الجهود والتعاون بعيدا عن المصالح والاجندات الخاصة لمعالجة مشكلات البلد واخراجه من دوامة اللف حول الذات».

يذكر ان سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد اصدر في 16 اكتوبر الماضي مرسوما بحل مجلس الامة وفقا للمادة 107 من الدستور الكويتي نظرا للظروف الاقليمية الدقيقة وما استجد منها من تطورات وما تقتضيه التحديات الامنية وانعكاساتها المختلفة من ضرورة مواجهتها بقدر ما تحمله من مخاطر ومحاذير الامر الذي يفرض العودة إلى الشعب مصدر السلطات لاختيار ممثليه للتعبير عن توجهاته وتطلعاته والمساهمة في مواجهة تلك التحديات.

وكان سمو امير البلاد قد استقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء في 16 اكتوبر ورفع لسموه مشروع مرسوم بحل مجلس الامة وقد اعتمد سمو الامير مشروع المرسوم.

وتجري انتخابات (امة 2016) وفقا للمرسوم رقم 20 لسنة 2012 بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 القاضي بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة وفق النص التالي «تنتخب كل دائرة عشرة اعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الادلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد».

ممارسة الآباء والأجداد للعرس الديمقراطي تجاوزت الخمسين عاما

أبرز إنجازات أول مجلس أمة في تاريخ الكويت النيابي

انتخابات أول مجلس أمة في تاريخ الكويت

على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على بدء المسيرة الديمقراطية في الكويت فان أول انتخابات لمجلس الأمة في تاريخ البلاد في 23 يناير عام 1963 كانت الحدث الأبرز في هذه المسيرة المتجددة.

فقد شهد ذلك اليوم من يناير انتخاب اعضاء أول مجلس أمة بعد انتهاء المجلس التأسيسي من وضع دستور دائم للكويت وفاز في تلك الانتخابات التي تنافس فيها 205 مرشحين 50 عضوا مثل كل دائرة من الدوائر الانتخابية العشر آنذاك خمسة أعضاء.

وتشكلت الوزارة لأول فصل تشريعي بتاريخ الكويت في 28 يناير عام 1963 وضمت 15 وزيرا بينهم ثلاثة أعضاء منتخبون وكانت برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح رحمه الله.

وعقد ذلك المجلس جلسته الافتتاحية في 29 يناير عام 1963 واختير وقتها عبدالعزيز حمد الصقر رئيسا للمجلس وسعود العبدالرزاق نائبا للرئيس.

وللمرة الأولى في تاريخ الكويت النيابي تقدم رئيس المجلس باستقالته من الرئاسة لاعتراضه على الحكومة في شأن تفسير المادة 131 من الدستور التي تنص على أنه «لا يجوز للوزير اثناء توليه الوزارة أن يلي أي وظيفة عامة أخرى أو أن يزاول ولو بطريق غير مباشرة مهنة حرة أو عملا صناعيا أو تجاريا أو ماليا... إلخ».

ورأى رئيس المجلس المستقيل آنذاك أن التشكيل الوزاري وقتها مخالف لأحكام الدستور ثم استقال ثمانية أعضاء احتجاجا على قوانين رأوا فيها تقييدا للحريات واستقال أيضا نائبان آخران لحصولهما على وظيفتين خارج المجلس.

وشهد ذلك المجلس رحيل أمير الكويت آنذاك الشيخ عبدالله السالم الصباح طيب الله ثراه في 24 نوفمبر 1965 حيث فقدت البلاد الرجل الذي دعم الديمقراطية بكل ما أوتي من قوة لإيمانه بانها طريق الكويتيين المثلى وأنها عهد قطعه أهل هذا البلد وحكامهم على أنفسهم كما كان الحاكم الذي أوجد الحياة النيابية في الكويت ومن بعده تولى الحكم شقيقه الشيخ صباح السالم الصباح ليكون الحاكم ال 12 للبلاد.

وخلال ادوار انعقاد الفصل التشريعي الأول التي استمرت حتى الثالث من يناير عام 1967 حيث اختتمت أعمال المجلس تم اقرار أكثر من 170 مشروع قانون واتخذ المجلس أكثر من 268 اقتراحا برغبة وشهد استجوابا واحدا إضافة الى الرد على مئات الاسئلة والشكاوى أو بحثها واتخاذ ما يلزم في شانها.

ومن ابرز القوانين التي اقرها المجلس في فصله التشريعي الأول قانون الاستيراد وتعديل المادة 206 من قانون الجزاء وقانون الصناعة وقانون التعليم الإلزامي وإعادة تشكيل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وإنشاء بنك التسليف والادخار والميزانية العامة للدولة وقانون العقارات المراد تثمينها واستملاكها.

كما تم إقرار قوانين الانضمام الى الاتحاد البرلماني الدولي وتكوين الشعبة البرلمانية من اعضاء المجلس وعلى اثر ذلك تم قبول الشعبة البرلمانية الكويتية في الاتحاد البرلماني الدولي في 20 أغسطس عام 1964.

ومن إنجازات المجلس الأول أيضا وضع اللائحة الداخلية لمجلس الامة التي صدر بها القانون رقم 12 لسنة 1963 وتضمن 183 مادة تناولت تاليف المجلس واحكام العضوية والجلسات واعمال المجلس والأحكام العامة التي تم العمل بها منذ 19 مايو عام 1963.

وبذلك انتهى الفصل التشريعي الأول ليبدا الاستعداد لانتخابات الفصل التشريعي الثاني التي جرت في ال 25 من شهر يناير عام 1967.

حذر الحكومة والمجلس من التأخر في معالجتها

سيف المطيري: القضية الإسكانية ليست للبهرجه الإعلامية

سيف المطيري

شدد مرشح الدائرة الإنتخابية الرابعة سيف راشد المطيري على ضرورة ان يضع مجلس الامة المقبل قضية الإسكان على راس اولوياته بصورة اكبر من اجل تحويل سياسة المؤسسة العامة للرعاية السكنية من توزيع القسائم على المخطط الى التوزيع الفعلي.

وقال المطيري ان القضية الاسكانية ليست للبهرجه الاعلامية بل هي قضية تؤرق كل مواطن ولايعقل انه في دولة مثل الكويت ينتظر الشاب عشرات السنوات حتى يحصل على "بيت العمر".

واضاف المطيري ان القضية الإسكانية تتصدر أولويات الشعب الكويتي ما يتطلب من النواب القادمين وضع حلول وتشريعات لحل هذه القضية بشكل جذري وانجاز مدن جديدة تحقق تطلعات المواطنين والمواطنات نحو مستقبل آمن اقتصاديا واجتماعيا.

وحذر المطيري الحكومة والمجلس من ان التاخر في معالجة القضية الاسكانية سيكون له اضرار اقتصادية واجتماعية على المجتمع فيجب العمل الجاد على معالجتها باقرب وقت بعيدا عن الاضواء الاعلامية وذلك من خلال وضع خطط لاستيعاب الطلبات الاسكانية وانشاء مدن جديدة.

واكد المطيري على ضرورة تحرير جزء من اراضي الدولة وتسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية لان ذلك سيسهم في حل هذه المشكلة التي تعد مصدر قلق بالغ لدى الكثير من الاسر في ضوء ارتفاع إسعار الإيجارات والعقار.

على أن تتضمن التعديلات الاستقلال الإداري والمالي للسلطة القضائية

ماجد موسى: استقلالية القضاء من القوانين الهامة التي يجب الإسراع في إقرارها

أكد مرشح الدائرة الإنتخابية الرابعة لانتخابات مجلس الامة 2016 النائب السابق ماجد موسى على أهمية إقرار قانون استقلال القضاء في بداية الفصل التشريعي الخامس عشر مشددا على ان استقلالية القضاء من القوانين الهامة التي يجب الاسراع في اقرارها.

وقال موسى في تصريح صحافي انه كان مقررا اقرار قانون استقلال القضاء في دور الانعقاد الرابع لمجلس الامة 2013 الا ان الخلافات على بعض مواد القانون بين القضاة والمجلس الاعلى للقضاء من جهة وبين المجلس الاعلى للقضاء ووزارة العدل من جهة اخرى حال دون تحقيق ذلك.

واشار موسى الى انه كان هناك اتفاق على اقرار القانون في دور الانعقاد الاخير لمجلس الامة الا انه تم حل مجلس الامة قبل افتتاحه.

وتابع موسى ان من أهم التعديلات المطلوب تحقيقها في القانون الجديد هو الاستقلال الإداري والمالي للسلطة القضائية وإمكانية مخاصمة القضاة والتفتيش القضائي مشددا على ضرورة تطبيق المادة 50 من الدستور بشكل سليم بحيث يحصل القضاء على الاستقلال التام اداريا وماليا.

وفي ختام تصريحه شدد موسى على ان إقرار قانون استقلالية القضاء سيكون خطوة إضافية لإصلاح وتطوير المرفق القضائي خاصو بعد إقرار التعديلات على قانون المحكمة الدستورية بما يتيح للفرد حق اللجوء المباشر للمحكمة الدستورية.

ماجد موسى

طالب بتطبيقه بالشكل السليم وبما يحقق العدالة بين المستثمرين

سعود المطيري: الرؤية التنموية لنظام الـ«بي أو تي» لا تزال بحاجة إلى إعادة نظر

قال مرشح الدائرة الانتخابية الثانية سعود سعد المطيري ان الرؤية التنموية لنظام الـBOT «البناء والتشغيل والتحويل» لا تزال في حاجة إلى اعادة نظر بما يخدم الهدف الرئيسي من اقراره مشيرا الى ضرورة الاستفادة من هذا القانون في طرح المشاريع التنموية وتطبيقه بالشكل الصحيح.

وأكد المطيري في تصريح صحافي على أهمية ان يؤدي قانون الB.o.t إلى تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت وتطبيقه بالشكل السليم بشكل بما يضمن حقوق الجانبين ويساهم في زيادة موارد الدولة.

وشدد المطيري على ضرورة ان يفعل ديوان المحاسبة دوره في مراقبة العقود التي يتم ابرامها وفق هذا النظام والتاكد من تحقيق مبدأ العدالة بين الجميع لافتا الى ان نظام BOT يتعين ان يقود في عقوده الاطر القانونية والدستورية للمستهدفين منه عبر تضمينها لاعتبارات الشفافية والاستدامة والعدالة وحماية المال العام وتشجيع الاستثمار.

واكد المطيري على أهمية ان يكون مشروع قانون نظام BOT في اطار عام والا يخلط في بنوده بين جميع اشكال المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص ونظام BOT ومن ثم هناك حاجة اكثر لتلافي ما فيه من سلبيات بما يحمي حقوق وأملاك الدولة مع النظر إلى حقوق الأطراف الأخرى والجهات التمويلية وتوفير أرضية خصبة لعودة المستثمر الأجنبي إلى البلاد.

ونصح المطيري الحكومة بالاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال وان تحقق العدالة بين المستثمرين في تطبيق هذا القانون الحيوي.

سعود المطيري

حمدان العازمي: مدينة صباح الاحمد تعاني الاهمال الحكومي

استغرب مرشح الدائرة الخامسة النائب السابق حمدان العازمي الاهمال الحكومي لمدينة صباح الاحمد على جميع المستويات لافتا الى ان وزارة الصحة تباهت بافتتاح المستوصف دون مراعاة لبعد المنطقة عن النطاق السكني للمدينة حيث يتم اغلاق المستوصف عند الساعة الثانية عشر ليلا مطالبا بفتحه على مدار اليوم وتزويده بكافة الاجهزة الحديثة والعيادات المتخصصة خاصة ان اقرب مستشفى تبعد عن المنطقة ب ٥٠ كيلو متر تقريبا.

وقال العازمي في تصريح صحفي امس: كما ان العمل متوقف في جميع المساجد بمنطقة صباح الاحمد بسبب تاخر المقاولين في التنفيذ، والاهالي يصلون حاليا في مساجد كيربي، داعيا الى الاستعجال في انهاء تنفيذ هذه المساجد وسحبها من المقاولين المتقاعسين خاصة ان فصل الشتاء على الابواب ومن غير المنطقي ان يصلي المواطنون في مساجد كيربي.

وتعهد العازمي بالسعي لافتتاح افرع لجميع المراكز الحكومية الخدمية في المنطقة واستحداث مستشفى خاص بالمنطقة مزودة باحدث الاجهزة والعيادات الطبية المتخصصة، اضافة الى تحسين البنية التحتية وجميع المرافق العامة في المنطقة فضلا عن تجميل شوارع المنطقة والطرق المؤدية لها.

شركة اربيان سي العقارية
دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة اربيان سي العقارية، دعوة السادة المساهمين لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية، يوم الاحد الموافق 27 نوفمبر 2016، في تمام الساعة 10:30 صباحا، بوزارة التجارة و الصناعة - الدور الثالث - غرفة رقم (2332)، وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالي:

• تغيير مراقب حسابات الشركة و تعيين مراقب حسابات جديد.

وعلى السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة الكائن في الصالحية - برج السحاب الدور الأول - مكتب رقم 3، لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل، خلال أوقات العمل الرسمية للشركة المذكورة.

مجلس الإدارة

للإستفسار: 22470602